



أنواع المخاطر

العائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية.

في أسواق المال والأعمال التجارية يقابل كل من مفهومي الربح والخسارة مفهومي العائد والمخاطرة، الأمر الذي يعني أن قيام المستثمرين باستثماراتهم ينطوي عليها عائد متوقع ومخاطرة محتملة، وبعبارة أخرى إن مصطلحي الاستثمار والعائد والمخاطرة متلازمان، فأينما يوجد الاستثمار يوجد العائد والمخاطرة. يهدف المستثمر من القيام باستثماراته تحقيق عوائد عالية، وتخفيض التكاليف أو المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات إلى أقل قدر ممكن، وهذا ما يتطلب منه القيام بقياس العوائد المتوقعة من استثماراته ودرجة المخاطر التي قد تتعرض لها، وتوجد طرق عديدة لقياسها سيتم ذكرها لاحقاً. يمكن القول أن المستثمر من خلال قيامه بقياس العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة للبدائل الاستثمارية المتاحة أمامه، يقوم باتخاذ القرار الاستثماري واختيار مجال الاستثمار المناسب، وتحديد فيما إذا كان سيتجه نحو الاستثمارات التي تحقق له الأهداف التي يسعى إليها أم لا.

• مفهوم العائد في الاستثمار

يعد العائد أحد أهم متغيرات العملية الاستثمارية ومركزاتها، وأحد الأسس التي يستند إليها القرار الاستثماري، حيث يحدد هذا العائد معدل الزيادة والنمو في الثروة التي يطمح إليها المستثمر ويسعى لتحقيقها والوصول إليها، بالإضافة إلى أنه يعتبر أهم ناتج ومحصلة للاستثمار الذي يقوم به المستثمر، ولقد برزت تعريف عديدة للعائد حيث عُرّف بأنه: " المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر"، ويُعرف بأنه: " التدفقات النقدية المتحققة للمستثمر لقاء توظيف رأس المال في المشروع الاستثماري وخلال فترة زمنية محددة". ويعرّف عائد المتوقع للورقة المالية أنه: المردود أو الربح الذي يحصل عليه المستثمر لدى قيامه بتوظيف أمواله في الاستثمارات المختلفة، وهو أيضاً مقدار الزيادة أو النمو في رأس المال المستثمر،

• مفهوم المخاطرة في الاستثمار

من المعروف بأن المستثمرين لدى قيامهم بالاستثمارات، يهدفون بالدرجة الأولى من ورائها إلى تحقيق الربح وتنمية رأس المال، ويقومون بتقدير هذه الأرباح بشكل مسبق، ولكن بعد مضي فترة من الزمن وبعد إقامة المستثمرين لاستثماراتهم، فإنهم قد لا يحققون جميع الأرباح المتوقعة بشكل تام ودقيق، وهنا ينشأ مفهوم يعرف بما يسمى بالمخاطرة Risk. ينطوي مفهوم المخاطرة على احتمال عدم تحقق الربح أو العائد المتوقع بشكل دقيق، وانحراف العائد الفعلي المحقق بعد القيام بالاستثمار والتداول، عن العائد المتوقع مسبقاً قبل الشروع بهذه الأعمال، وبغية تحديد درجة المخاطرة تتم مقارنة كلا العائدين (المتوقع والمتحقق)، وتتعدم المخاطرة حين يتساوى كل من هذين العائدين. عرف باحثون كثيرون المخاطرة بتعاريف متعددة، فمنهم من عرفها بأنها: "عدم تحقق العائد". ومنهم من عرفها بأنها: "عدم انتظام العوائد"، والذي يرجع إلى عدم اليقين المتعلق بالتنبؤات المستقبلية". وآخرون قاموا بتعريفها بأنها: "احتمال عدم نجاح المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، وهي أيضاً مقدار التغير الحاصل في العوائد المتوقعة في المستقبل بسبب ظروف المشروع الداخلية أو الظروف الخارجية عن سيطرته وقدراته". وكذلك عرفت المخاطرة أيضاً بأنها: "التغير



المحاضرة الثانية

المحتمل في التدفقات النقدية الحاصلة, وبشمول هي نطاق الأحداث المحتملة الحدوث, وعموماً تعرف بأنها الدخل السالب". قيس هذا المفهوم عملياً بالانحراف المعياري أو بيتا, والذان سيتم الحديث عنهما لاحقاً. بالإضافة الى ذلك عرفت المخاطرة بأنها: " حالات تظهر في الأحداث التي يمكن التنبؤ بالمستقبل بدرجة معينة من الاحتمالات ". من جميع مما سبق يمكن الإشارة إلى أن المخاطرة تتطوي على انحراف وابتعاد العائد المخطط مسبقاً عن العائد الفعلي المحقق.

أنواع المخاطر في إدارة المشاريع

تواجه المنظمات العديد من المخاطر التي تهدد بقائها في السوق. **فالخطر هو حدث طارئ يحدث لمؤسسة قد يكون مفاجئ وقد يكون متوقع حدوثه.** وينتج عن تلك التهديدات والمخاطر التي لها آثار سلبية تؤثر على دورة حياة المؤسسات والمنظمات. لا يوجد خطر ما ولا يوجد له السبب، فالسبب المؤدي لوجود أيأ من التهديدات يعد القوة الدافعة لظهورها بمعنى أن لكل مشروع طاقة استيعابية للمهام المكلفة له. ولذلك إذا حدث تناقض بين القدرة الاستيعابية للمنظمة والمهام المكلفة بها يحدث هنا الخلل وتظهر الفجوات والتي تسمى أيضا بالتهديدات المحتملة للمشروع. ويظهر ذلك الخلل في صورة عدم القدرة في سوء جدولة الأعمال وانخفاض جودة العمل وإطالة مدة التنفيذ عن الوقت المحدد. وعلى منحنى آخر توجد الأخطار التي تم تحديدها وأخذ الإجراءات التي تمنع حدوثها أو حتى تحد من تأثيرها السلبي عند حدوثها. فقد تم ذكر **أهمية إدارة المخاطر للمنظمات** في المحاضرة السابقة، حيث استنتجنا من خلاله وجوب تحديد وتحليل التهديدات الممكن حدوثها حتى يتم التصدي لها والتخطيط لها. كما يوجد نوع من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها وهذه يمكن التعامل معها من خلال خطة طوارئ محكمة تم إنشاؤها من واقع الخبرات السابقة المكتسبة من المشاريع التي تم تطبيقها بالفعل وأخذ الاحتياطات اللازمة المبنية على تلك التجارب. وعلى أثر ذلك نذكر في هذه المحاضرة أنواع المخاطر التي قد تواجهها أثناء إدارة المشروع للبدء في التخطيط والتصدي لها لتحقيق منافع وعائد للمنظمة .

بعض المصادر صنفت المخاطر الى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية كما يأتي:

- 1- **المخاطر النظامية أو العامة Systematic or Public Risks** وهي المخاطر التي يطال أثرها جميع الشركات في السوق، حيث أنها مخاطر عامة ولا يمكن تجنبها عن طريق تنويع المحفظة لأنها تطال السوق بأكمله. ومن الأمثلة على المخاطر النظامية الأزمات المالية والاقتصادية، التضخم، عدم الاستقرار السياسي... الخ.
- 2- **المخاطر غير النظامية أو الخاصة Unsystematic or Particular Risks** وتعتبر عن المخاطر التي ينطوي أثرها على شركة معينة، بحيث تكون هذه المخاطر خاصة بشركة دون الأخرى، وهنا تكمن فائدة التنويع والذي يؤدي إلى جعل مخاطرة المحفظة منخفضة، حيث أن التنويع الجيد الذي يشمل عدد كبير من الاستثمارات يخفف بشكل كبير من تركيز المخاطر وبالتالي يقلل من المخاطر الغير نظامية للمحفظة. ومن الأمثلة على هذه المخاطر انخفاض مبيعات مشروع من المشاريع، أو انخفاض الأداء المالي،... الخ.



أنواع المخاطر في إدارة المشاريع

١. مخاطر قانونية Legal Risk

تنشأ من خلال الالتزامات القانونية والتنظيمية، بما في ذلك مخاطر العقود والتفاضي المرفوع ضد المنظمة. حيث أن الطرف المقابل في معاملة ما لن يكون مسؤولاً عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون. قد تنشأ هذه الصعوبات عن عدد من الأسباب، أحد أكثرها شيوعاً هو أن المعاملة لم تكن موثقة جيداً بما يكفي لتكون قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية.

أمثلة على المخاطر القانونية

- المخاطر التنظيمية Regulatory Risk
- مخاطر الامتثال Compliance Risk
- الالتزامات غير التعاقدية Non Contractual Obligations
- مخاطر النزاع Dispute Risk
- مخاطر السمعة Reputational Risk

٢. مخاطر تنظيمية Organizational Risks

يوجد هذا النوع من المخاطر بسبب وجود شكوك داخلية مستمرة في كل شيء له صلة بالعملية التنظيمية. والمخاطر التنظيمية لها تأثير على جميع جوانب الشركة. على سبيل المثال تتغلغل المخاطر التنظيمية في الجوانب المادية للشركة، الاستراتيجية، السمعة، القانونية، الأمنية، والتشغيلية.

أمثلة على المخاطر التنظيمية

- المبادئ الأساسية للمشروع لم تكن بالوضوح الكافي
- المشروع في حد ذاته قد يحدث به تغيرات مفاجئة مثل تغيير تعريف المشروع
- الإجراءات التي على أساسها تنفيذ المشروع لم تكن واضحة
- المتطلبات الموضوعية من قبل المدير أو العميل أو غيرهم يوجد بها نقص
- عدم توافق الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمشروع
- غياب التنسيق الداخلي بين المشاريع الفرعية ضمن المشروع الكلي
- خطة الجودة لم تكن موضوعة بشكل صحيح مما جعلها غير واضحة
- سوء التقدير الزمني للفترة التي يحتاجها المشروع حتى يكون مكتملاً

٣. مخاطر اجتماعية Social Risks

تتضمن المخاطر الاجتماعية لأي عمل تلك الإجراءات التي تؤثر على المجتمعات من حولهم. ومن الأمثلة على ذلك قضايا العمل وانتهاكات حقوق الإنسان داخل القوى العاملة والفساد على أيدي مسؤولي الشركة. يمكن أن تكون قضايا الصحة العامة مصدر قلق أيضاً لأنها يمكن أن تؤثر على التغيب عن الروح المعنوية للعاملين.



المحاضرة الثانية

يمكن أن يكون عدم اليقين السياسي خطرًا اجتماعيًا إذا لم تكن لدى الشركة فهم جيد لهيكل السلطة المحلي ومن هم وسطاء القوة. استخدام الأراضي هو حجر عثرة آخر مرتبط بالسياسة. على سبيل المثال ، يمكن أن تواجه الأعمال التي تحاول فتح موقع جديد مشكلات في تقسيم المناطق مع مجلس تخطيط المجتمع المحلي.

أمثلة على المخاطر الاجتماعية

- يحدث سوء تقدير عند أخذ بمعايير التقييم المجتمعي والمبالغة فيها خلال تنفيذ المشروع
- الآثار السلبية الناجمة عن المشروع لا يوجد ما يغطي أثارها للمتأثرين بها من الأفراد
- التأخير الناتج عن الأحداث السياسية في البلاد من مظاهرات واحتجاجات وعصيان.
- التقدير الخاطئ للاحتياجات اللازمة لاستكمال المشاريع من وسائل نقل المعدات والمواد الضرورية وخلافه

٤. مخاطر سياسية

ترتبط هذه المخاطر بالتغيرات التي تحدث في سياسات البلد أو قوانين العمل أو لوائح الاستثمار. تشمل العوامل المؤثرة الأخرى العلاقات الدولية وأي حالة أخرى قد يكون لها تأثير على اقتصاد بلد معين. قد تتعرض المؤسسات لهذا النوع من المخاطر، حيث تتعرض عوائد الاستثمار لاهتزازات قوية نتيجة للتغيرات السياسية أو عدم الاستقرار في أي بلد. قد ينجم عدم الاستقرار الذي يؤثر على عوائد الاستثمار عن تغيير في الحكومة أو الهيئات التشريعية أو صانعي السياسة الخارجية الآخرين أو السيطرة العسكرية.

تؤثر القرارات السياسية التي يتخذها الزعماء الحكوميون على ربحية وخط سير عمل العديد من المنظمات

أمثلة على المخاطر السياسية

- الضرائب
- تقييم العملة
- التعريفات التجارية أو الحواجز
- الاستثمار
- مستويات الأجور وقوانين العمل
- اللوائح البيئية
- الإرهاب وأعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية والحروب الدولية
- الانتخابات السياسية التي قد تغير الحكومة الحاكمة بشكل كبير على قدرة المنظمات على العمل.

٥. المخاطر البيئية:

"يواجه المجتمع باستمرار أسئلة جوهرية" ما هي المخاطر المرتبطة بمنتجات وعمليات معينة ، ومدى خطورتها ، وكيف يمكن تقديرها؟ "... كيف تؤثر هذه المخاطر علينا كمجتمع وكأفراد "" كيف تقارن المخاطر الناتجة من التعرض للمواد الكيميائية مع المخاطر الأخرى التي نأخذها يوميًا؟" يتم تعريف المخاطر البيئية على أنها احتمالية الإصابة أو المرض أو الوفاة الناتجة عن التعرض لخطر بيئي محتمل. تشير مناطق المخاطر البيئية إلى أنواع القيم البيئية التي قد تتعرض للتهديد نتيجة للتلوث أو الأحداث .



المحاضرة الثانية

مجالات المخاطر البيئية الخمسة المشمولة في هذه الدراسة هي: تلوث المياه ، إدارة النفايات ، تلوث الموقع ، تلوث الهواء ، بما في ذلك الرائحة ، وتلوث الضوضاء. تحتاج البنوك ، كجهات إقراض ، إلى ضمان معالجة المخاطر البيئية. ومن الممكن أن يؤدي عدم الالتزام بالأنظمة البيئية إلى إغلاق المحطة التي يمولها البنك مما يهدد استرداد القروض.

٦. المخاطر المالية Financial Risks

تعد نوع من أنواع المخاطر المختلفة المرتبطة بالتمويل، بما في ذلك المعاملات المالية التي تشمل قروض الشركة المعرضة لخطر التخلف عن السداد. غالباً ما يُفهم أنه يشمل فقط الجانب السلبي، مما يعني احتمال الخسارة المالية للمساهمين أو المستثمرين أو غيرهم من أصحاب المصالح المالية. تحدث المخاطر المالية بسبب تحركات السوق ويمكن أن تتضمن حركات السوق مجموعة من العوامل. هناك العديد من عوامل الخطر المحددة التي يمكن تصنيفها على أنها مخاطر مالية.

وسنركز دراستنا الحالية على المخاطر المالية من حيث انواعها وادارتها وكيفية تقديرها .

المخاطرة المالية:

المخاطر المالية Financial risk، هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. المخاطر ممكن أن تأخذ شكل سلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقية والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل)، أو عدم التأكد من العائد. المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالباً ما تدعى " مخاطر الاستثمار ". والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى " مخاطر الأعمال ".

وقد تطورت العلوم حول إدارة السوق والمخاطر المالية تحت عنوان نظرية المحفظة الحديثة التي بدأها الدكتور Harry Markowitz عام ١٩٥٢ مع مقاله، اختيار المحافظ (Portfolio Selection).

١. مخاطر الائتمان:

تحدث مخاطر الائتمان عندما يتخلف العملاء عن السداد أو يفشلون في الامتثال للالتزامهم بخدمة الديون ، مما يؤدي إلى خسارة كلية أو جزئية. كما ينعكس في خفض مستوى الطرف المقابل. من الصعب تقييم مخاطر الائتمان المترابطة على محفظة من المعاملات سواء للقروض أو أدوات السوق بسبب تأثير التنويع. المكونات الفرعية لمخاطر الائتمان هي القروض الفردية وظروف السوق والتركيزات الجغرافية / الصناعية / الجماعية. تنعكس مشاكل المخاطر في خسائر القروض ، والأصول والتركيزات المتعثرة. السبب الرئيسي لمخاطر الائتمان هو سوء إدارة الائتمان. وقد لوحظ أن الافتقار إلى التواصل الملائم ، والمسؤوليات المحددة تحديداً دقيقاً والتأكيد على صنع القرار الجماعي هي بعض الأسباب العامة لمثل هذه الحالة. فيما يتعلق بتحليل الائتمان ، فإن الأسباب المنسوبة لذلك هي التقييم غير الكافي ، ونطاق التقييم المحدد بشكل ضيق ، والاعتماد على قابلية القراءة للضمانات ، والاعتماد أكثر على أدوات صنع القرار (النماذج أو الوصفات النظرية). إن عدم تكامل البيانات وعدم توفر البيانات في الوقت المناسب ونقص / عدم كفاية نظام / نظام التصنيف الائتماني هي بعض أسباب سوء إدارة الائتمان مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان.

٢. مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات مالية ناشئة عن مجموعة متنوعة من الحالات. ويشمل ذلك استخدام حد الائتمان غير الممول ، أو استحقاق الخصوم (سحب أو عدم تجديد الودائع) أو الصرف إلى العملاء. يمكن أن



المحاضرة الثانية

تتكلف السيولة التي تدار بشكل سيئ من حيث خسارة العميل أو الخسارة الجيدة بسبب بيع استهلاكي للاستثمارات أو ارتفاع تكلفة جمع الموارد.

قد يثير مثل هذا الوضع غضب المنظمين كعقوبات أيضاً. فقدان السمعة خطر آخر قد يواجه. وعلى هذا النحو ، فإن مخاطر السيولة تعتبر قاتلة ، على الرغم من أن حالات مماثلة قد تنشأ أيضاً بسبب عدم إدارة المخاطر الأخرى أيضاً. من وجهة نظر استثمار مخاطر السيولة هو الوضع عندما يكون المرء غير قادر على الخروج من الاستثمار إما بسبب مخاطر الائتمان (التقصير من قبل الطرف / المصدر) أو غياب السوق. يمكن أن يؤثر ذلك على سيولة البنك في الوفاء بالتزاماته.

تستلزم معالجة مخاطر السيولة بناء القدرة على زيادة الموارد بتكلفة معقولة خلال الأوقات العصيبة. وهو يعكس القدرة على توفير مصادر بديلة للأموال لمثل هذه الاحتمالات. يتفاعل وضع سيولة السوق ووضع البنك الفردي باستمرار لتحديد المجال على جبهة السيولة.

تتضمن مؤشرات السيولة في السوق حجم المعاملات وتذبذب سعر الفائدة والصعوبات المصادفة في العثور على الطرف المقابل. يتم الاهتمام بهذه القضايا من خلال سياسة السيولة وتنفيذها من قبل لجنة الأصول / المسؤولية (ALCO)

٣. مخاطر سعر الفائدة:

تحدث مخاطر أسعار الفائدة بسبب التحركات في أسعار الفائدة. تتمثل هذه المخاطر في إمكانية إعادة تسعير الموجودات أو المطلوبات بسبب التغيرات في أسعار السوق وتأثيرها على دخل البنك. وتنشأ مثل هذه الحالات عندما تنخفض الأسعار أو ترتفع ، وتصبح أسعار الفائدة الثابتة متغيرة بعد تاريخ الاستحقاق أو بعد انقضاء فترة محددة أو تصبح معدلات الفائدة المتغيرة ثابتة بين تاريخين لإعادة النظر.

يجب أن نتذكر أن الفترة بين مراجعتين لأسعار الفائدة على الأصول والخصوم ليست موحدة أو ثابتة. وتؤدي حالات من هذا النوع إلى جانب التغيرات التي تحركها السوق وتلك التي تدفعها الأنظمة إلى مخاطر أسعار الفائدة.

مكونات الخطر هي:

١. الأساس (تغيير في النقاط الأساسية في أسعار السوق) .

٢. العائد (التغيير / التحول في العائد).

٣. السعر (التغيير في منهجية سياسة التسعير أو السعر نفسه).

٤. إعادة الاستثمار (أثر تغيرات أسعار الفائدة على الدخل من الفائدة المعاد استثمارها).

٥. خيار مضمن (تأثير القرض المدفوع سلفاً أو سحب الودائع قبل نضجها على الأرباح) .

٦. الفجوة (الفرق بين الأصول الحساسة للمعدلات والخصوم الحساسة للمعدل).

إدارة مخاطر سعر الفائدة ، سيكون من المفيد توزيع منتجات متنوعة ، لا سيما منتجات القروض ، على أساس تدفقات الفائدة المتوقعة ..

٤. مخاطر صرف العملات الأجنبية:

تتعلق مخاطر العملات الأجنبية أو فائدة العملات الأجنبية بالخسارة المحتملة بسبب التغيرات في الأرباح على حساب مؤشر الإيرادات والتغيرات في الموجودات والمطلوبات الموضحة بالعملات الأجنبية هذا هو في المقام الأول مخاطر السوق. الحركات في العملات التي يتم التعامل معها تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الفوركس.

إن التطوير / التنبؤ / التنفيذ على المراكز المفتوحة ، ومراقبة المواقف المستقبلية للنضج ، ودراسة تحركات سعر الصرف ، والتصور/ التنبؤ بأسعار العملات ذات الصلة ، وما إلى ذلك ، هي بعض الاستراتيجيات المستخدمة لإدارة مخاطر فوركس.



المحاضرة الثانية

يتم وضع مبادئ توجيهية محددة أو سياسة محددة فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية والتشغيلية. يجب تحديد مسؤوليات المتعاملين ، وموظفي المكاتب الخلفية ، والموظفين الإشرافيين للتأكد من أن المخاطر المصاحبة في أعمال الفوركس سيتم تحديدها.

٥. مخاطر السوق:

تشير مخاطر السوق إلى الحركة السلبية في القيمة السوقية لمحفظه التداول خلال الفترة المطلوبة لتصفية الصفقة. بشكل عام ، يتم النظر في مخاطر السوق لفترة التصفية فقط. يمكن أن تكون مخاطر السوق أعلى إذا كان هناك نقص في مراقبة محفظه السوق. ومع ذلك ، فإن هذه المخاطر ذات طابع تشغيلي أكثر من مخاطر السوق. يتم تقييم مخاطر السوق بالرجوع إلى عدم ثبات أو تقلب مؤشرات السوق مثل أسعار الفائدة ومؤشرات البورصة وأسعار الصرف ، إلخ. إن مخاطر السوق المسيطرة تعني أن التغيرات في قيمة المحفظه يجب أن تبقى ضمن حدود الحدود المسموح بها / التسامح.

٦. مخاطر الطرف المقابل:

ترتبط مخاطر الطرف الآخر بعدم قدرة أو عدم رغبة العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإقراض / المتاجرة / التحوط / التسوية أو أي معاملة مالية أخرى. هو خطر فشل الطرف الآخر بسبب ظروف مفاجئة وغير متوقعة. في بعض الأحيان ، يمكن أن يكون التقصير مقصودًا لأسباب غير مالية. عندما يكون الطرف المقابل هو بنك أو مؤسسة مالية ، يشار إلى نفس الخطر على أنه مخاطر الملاءة. إن الحفاظ على مراقبة أداء الطرف المقابل عن كثب ، وضمان النوع المناسب من المزيج في تكوين الأعمال ، واعتماد / الالتزام بحدود التركيز ، والحصول على معلومات السوق واستخدامها ، وما إلى ذلك ، هي بعض الاستراتيجيات المستخدمة لإدارة مخاطر الطرف الآخر.

٧. المخاطر التنظيمية والقانونية:

تشير المخاطر التنظيمية إلى التأثير الضار للقواعد أو اللوائح القائمة أو الجديدة. بشكل عام ، تعتبر الخسارة محتملة وليست فعليه بسبب مجموعة متنوعة من الإجراءات التنظيمية المحتملة. تعتبر الدعاوى مثل مسؤولية المقرضين ، دعاوى الزبون / الموظف والمسؤولية عن الالتزام بالبيئة من الأمثلة على هذه المخاطر القانونية. كما تتعرض البنوك لبدائل المسؤولية الائتمانية أو العقود أو المساهمين. يمكن إدارة مخاطر هذا النوع بشكل أساسي إذا تم اتخاذ العناية اللازمة لإصلاح الأسباب التي تسبب مثل هذه الحالات. تنشأ الدعاوى بسبب انعدام الإيمان ، والإفراج غير المشروع ، والمعلومات المضللة ، وتضارب المصالح ، وعدم أداء البائعين ، والأداء المالي الضعيف ، والسلوك غير الأخلاقي ، وانعدام الشفافية وما شابه ذلك. (نادراً ما يكون تغيير اللوائح عملية عرضية. فالتغييرات التنظيمية تناقش بشكل جيد ولا يتم التعجيل بها. يتم إجراء التعديلات لبعض الوقت بسبب عملية تمرير التنظيم. يجب أن تسهل مراقبة هذه التطورات في إدارة المخاطر التنظيمية).

٨. المخاطر التشغيلية:

تشير المخاطر التشغيلية إلى خلل في المعلومات و / أو نظام الإبلاغ وآلية المراقبة الداخلية. الخطر هو شقين. على المستوى التقني ، توجد بسبب نقص أو قصور نظام المعلومات. الخطأ في عملية تسجيل المعاملات هو السبب الرئيسي للخطر.

على المستوى التشغيلي / التنظيمي ، فإن الثغرات في المراقبة / الإبلاغ وغياب القواعد / اللوائح هي أسباب المخاطر التشغيلية. يتم الإشراف والإشراف على النظام العالي ، وتدريب الموظفين ، والمراجعات الداخلية والمستقلة المنتظمة ،



المحاضرة الثانية

وتطوير سياسات الموظفين مع القواعد الأخلاقية ، والتدريب المستمر على إدارة المخاطر ، وما إلى ذلك ، على الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى التشغيلي.
على المستوى التقني ، يثبت ترتيب كلمة المرور وغيرها من التدابير الأمنية ، وخلق التعاقب لموظفي التكنولوجيا ، وصياغة واختبار خطط التعافي من الكوارث كتدابير مفيدة.
على هذا النحو ، فإن المخاطر التشغيلية هي نتيجة لأخطاء بشرية و/ أو فنية مختلفة. يمثل الرابط بين مخاطر الائتمان والسوق. وهي تتعلق بانهيار في الضوابط الداخلية / حوكمة المنظمات ، والخطأ ، والاحتيايل ، وعدم الأداء في الوقت المناسب.

٩. مخاطر الرفع المالي

يقصد بالرفع المالي نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية، فإذا كانت درجة الرفع المالي في شركة ما مرتفعة فإن أي انخفاض بسيط في إيرادات الشركة يؤدي إلى انخفاض أكبر في صافي أرباحها، وهذه المخاطر ترتبط بحجم التمويل الخارجي أو الاقتراض والديون. وكلها تشكل عناصر التكاليف الثابتة لعملية التمويل.

١٠. مخاطر الإصدار

هي المخاطر ذات الارتباط بالأوراق المالية التي تصدرها المنظمات أو الشركات، حيث تنطوي الأسهم العادية على مخاطرة أكبر من السندات من وجهة نظر المستثمرين، نظراً للأولوية المتمثلة بالحصول على الفوائد وقيمة السندات عند التصفية أو عند الاستحقاق. ومع ذلك لا بد من التخفيف من مخاطر الاستثمار بدراسة جدوى المشاريع الاقتصادية ودراسة الشركات المساهمة المدرجة في السوق أو دراسة المحافظ الاستثمارية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

المخاطر غير المالية في البنوك :

المخاطر غير المالية التي تتعرض لها البنوك هي: مخاطر العمل والمخاطر الاستراتيجية.
ويرد وصف كل منها أدناه:

أ- مخاطر العمل:

هذه هي المخاطر التي يفترضها البنك عن طيب خاطر لخلق ميزة تنافسية وإضافة قيمة لحملة الأسهم. وتتعلق مخاطر العمل أو التشغيل بسوق المنتجات التي يعمل فيها البنك ، وتشمل الابتكارات التكنولوجية والتسويق وتصميم المنتجات. قد تكون المنتجات المصممة من قبل البنك غير ضرورية بالتقدم التكنولوجي.
مثال على ذلك هو تسويق الودائع من الباب إلى الباب الذي يمكن أن يثبت أنه مكلف للغاية بالمقارنة مع الخدمات المصرفية التي تعتمد على الإنترنت. يمكن أن يكون المصرف ذو النبضات في السوق والمدفوع بالتكنولوجيا بالإضافة إلى درجة عالية من التركيز على العملاء محمياً نسبياً ضد هذه المخاطر.

ب- المخاطر الاستراتيجية:

هذه النتائج من تحول أساسي في الاقتصاد أو البيئة السياسية. مثال على ذلك هو تأمين البنوك في البلدان. وبالمثل في الساحة الدولية ، فإن المشاعر السلبية ضد المعاملات المشتقة التي تم فيها القبض على جميع المشتقات من الكوارث ، والمخاطر الاستراتيجية تؤثر عادة على الصناعة بأكملها و أكثر صعوبة لحماية النفس.